Journal Of the Iraqia University (74-5) September (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

التدابير الإجرائية الخاصة في السياسة الجنائية: دراسة مقارنة بين الضمانات القانونية وتحديات الأمن العام

الباحثة : شدوان فيصل يوسف حسن
الجامعة المستنصرية

Special Procedural Measures in Criminal Policy: A Comparative Study Between Legal Guarantees and Public Security Challenges

Researcher: Shadwan Faisal Yousef Hassan
Al-Mustansiriya University
shdwan019@gmail.com

Abstract:

The topic of "Special Procedural Measures in Criminal Policy" occupies a central place in contemporary legal discourse, particularly in light of the increasing security challenges faced by states, such as terrorism, organized crime, and cyber threats. The significance of this research lies in its pursuit of achieving a delicate balance between justice guarantees and public security protection, through the analysis of the legal framework for exceptional measures (such as searches without judicial authorization, electronic surveillance, or the extension of detention periods) and their alignment with constitutional and international principles.The research adopted a comparative analytical methodology by studying Iraqi legislation (such as the Criminal Procedure Law and the Anti-Terrorism Law) alongside international models (such as the French and German systems), relying on diverse research tools, including textual analysis of legislative texts and judicial rulings, as well as case studies of the application of exceptional measures in prominent security cases.The findings revealed that special procedural measures in Iraq lead to violations of human rights due to weak legal guarantees, while in France and Germany, strict legal frameworks contribute to achieving a balance between security and individual rights. In conclusion, the research offers practical recommendations, the most important of which is that Iraq should enhance legal guarantees and develop independent oversight mechanisms to ensure the protection of individual rights in the context of exceptional measures.

Keywords: Special Procedural Measures, Criminal Policy, Comparative Methodology.

الملخص:

يحتل موضوع "التدابير الإجرائية الخاصة في السياسة الجنائية" مكانةً مركزيةً في النقاش القانوني المعاصر، لا سيما في ظل التحديات الأمنية المتزايدة التي تواجهها الدول، مثل الإرهاب والجرائم المنظمة والتهديدات السيبرانية. تبرز أهمية البحث من كونه يسعى إلى تحقيق توازن دقيق بين ضمانات العدالة وحماية الأمن العام، عبر تحليل الإطار القانوني للتدابير الاستثنائية (كالتفتيش دون إذن قضائي، أو المراقبة الإلكترونية، أو تمديد فترة الاحتجاز)، ومدى انسجامها مع المبادئ الدستورية والدولية.اعتمد البحث منهجيةً تحليليةً مقارنة، من خلال دراسة التشريعات العراقية (كقانون الإجراءات الجنائية وقانون مكافحة الإرهاب) ونماذج دولية (كالنظام الفرنسي والألماني)، مع الاستناد إلى أدوات بحثية متنوعة، مثل التحليل النصي للنصوص التشريعية والاجتهادات القضائية، ودراسة حالات تطبيقية لتدابير استثنائية في قضايا أمنية بارزة

كشفت النتائج عن أن التدابير الإجرائية الخاصة في العراق تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان بسبب ضعف الضمانات القانونية، بينما في فرنسا وألمانيا، تساهم الأطر القانونية الصارمة في تحقيق توازن بين الأمن وحقوق الأفراد.في الختام، يقدم البحث توصياتٍ عملية، أهمها يجب على العراق تعزيز الضمانات القانونية وتطوير آليات المراقبة المستقلة لضمان حماية حقوق الأفراد في ظل تطبيق التدابير الاستثنائية.

الكلمات المفتاحية: التدابير الإجرائية الخاصة، السياسة الجنائية،الضمانات القانونية وتحديات الأمن العام المنهجية المقارنة.

المقدمة:

تشهد السياسة الجنائية في العصر الحديث تحولاتٍ جذريةً في مواجهة التحديات الأمنية المعقدة، كالإرهاب والجرائم المنظمة والتهديدات السيبرانية، مما يستدعي تبني تدابير إجرائية خاصة تتعارض أحيانًا مع الضمانات التقليدية لحقوق الأفراد. ومن هذه التدابير ما جاء بدراسة الهماش (2023) – التي تناولت فكرة تقسيم النطاق التطبيقي للتدابير الإجرائية الخاصة إلى سلطتي ضبط لمنع الجرائم المنظمة أو ذات الطابع الخاص واتخاذ تدابير إجرائية خاصة بكل منها وتوصلت الدراسة إلى أن التدابير الإجرائية الخاصة تعد أقل تعقيداً لضمانات حق الخصوصية الشخصية كونها تقوم بترجيح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة[١].كما ناقشت دراسة أخرى تناولها غانم سكر (2019)[٢] مفهوم "نظرية الضرورة" كأساسٍ فلسفيٍ لتبرير التدابير الاستثنائية، حيث تشير هذه النظرية إلى جواز انتهاك القواعد القانونية عند وجود خطرٍ جسيمٍ يهدد كيان الدولة أو أمنها. كما تستند إلى فكرة "الحماية الجنائية لأمن الدولة" التي بحثها الركابي (2014)، والتي تُبرر تدخل المشرع الجنائي لمواجهة التهديدات الخارجية عبر آلياتٍ استثنائية إذ قسم الجرائم إلى جرائم عامة وأخرى خاصة فالعامة منها ما يمس أمن الدولة الداخلي أو الخارجي أما الخاصة تمس الشخص بذاته وكل نوع من الأنواع له تدابيره الخاصة[٣]. بيد أن هذه المفاهيم تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان الدولية، كتلك المنصوص عليها في المادة 5 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان [٤]، مما يفرض إعادة تقييم شرعية هذه التدابير.

الإشكالية البحثية:

رغم تعدد الدراسات السابقة – مثل دراسة[٥] تدور حول التدابير الاستثنائية ضد الجرائم المنظمة ودراسة [٦] تناولت فكرة ازدواج الوصف القانوني للسلوك وأثره في مجالات التعاون الجنائي الدولي والتدابير الإجرائية المتخذة في مثل هذه الحالات فإنها لم تُجِب بشكلٍ كافٍ عن أسئلةٍ جوهريةٍ، مثل:

- ما المعايير الدقيقة التي تحكم استخدام التدابير الإجرائية الخاصة؟
- كيف يمكن تفعيل الرقابة القضائية على هذه التدابير دون إعاقة جهود مكافحة الجريمة؟
- هل التشريع العراقي الحالي يواكب التطورات الدولية في هذا المجال؟

ومن هنا تبدو الحاجة الملحة للإجابة عن هذه التساؤلات من خلال البحث.

أهمية البحث:

يكتسب البحث في أهمية كبيرة في ظل التحديات الأمنية المتزايدة، مثل الإرهاب والجرائم المنظمة. فهو يسلط الضوء على ضرورة تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن العام وضمانات حقوق الإنسان، مما يسهم في تطوير سياسات جنائية تراعي الحقوق الأساسية.كما يقدم البحث إطارًا قانونيًا شاملاً لتقييم فعالية التشريعات الوطنية والدولية، مما يساعد على التعرف على الثغرات القانونية. من خلال تعزيز الوعي القانوني لدى المجتمع، يسهم البحث في بناء ثقة أكبر بين المواطنين والسلطات. بالإضافة إلى ذلك، يقدم توصيات عملية لتحسين السياسات الجنائية وتعزيز الرقابة القضائية.بذلك، يُعتبر هذا البحث إضافة قيمة للأدبيات القانونية، حيث يساهم في فهم العلاقات المعقدة بين التدابير الإجرائية وضمانات حقوق الإنسان، مما يعزز من تطوير الأنظمة القانونية بما يتماشى مع المعايير الدولية.

منهجية البحث وأدواته

اعتمد البحث المنهج المقارن لتحليل التشريعات الوطنية (القانون العراقي) والدولية (كالقانون الفرنسي والألماني)، مع استخدام أدواتٍ متنوعةٍ:

التحليل القانوني النصي: لفهم الثغرات في نصوص مثل قانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم (13) لسنة 2005.

دراسة الحالة: عبر تحليل قراراتٍ قضائيةٍ عراقيةٍ ودوليةٍ، كمحاكمة تنظيم داعش في العراق .[٧]

الإطار النظري:السياسة الجنائية:

التعريف بالسياسية الجنائية:

السياسة الجنائية مصطلح مركب من لفظين، وقد جرت عادة العلماء في تعريفاتهم لمثل هذه الاصطلاحات القانونية المركبة أن يعرفوها أولاً بالنظر في آحاد مفرداتها، ثمَ تعرَف ثانياً بالنظر إلى كون ذلك المصطلح لقباً وعلماً على شيء معين، فالسياسة الجنائية هي مجموع السياسات العامة التي يتبناها المجتمع لمكافحة الإجرام والجريمة والمجرم،بلا إفراط ولا تفريط في حقوق الفرد البريء والمدان معاً، وبالتالي فإن السياسة الجنائية هي نتاج عمل جماعي، تسهم فيه سلطات المجتمع الرسمية التنفيذية والتشريعية منها والقضائية، وتسهم فيه كذلك منظمات المجتمع المدني والأهلي ومنها مراكز الأبحاث والأحزاب والنقابات المهنية، وكلما ازداد اهتمام وجدية ومواظبة المجتمع الرسمي والأهلي على تطوير وصيانة ورقابة هذه السياسات، كلما زادت قدرة وفعالية المجتمع على تحقيق العدالة الجنائية فيه، بلا إفراط ولا تفريط في حقوق الفرد لبريء سواء أكان مشتبهاً به أم متهماً، والمدان المحكوم عليه، وينعكس ذلك على النظام القانوني باستمرار[٨].كما أن وضع تعريف للسياسة الجنائية ليس أمراً سهلاً ، فقد اختلفت وتعددت التعريفات والاجتهادات الفقهية مما أدى إلى عدم الاتفاق فيما بينهم على تعريف موحد، ويرجع ذلك غلى تعدد المرجعيات الفكرية والفلسفية والعلمية، وكذلك اختلاف النظام الذي يحكم كل مجتمع، وقبل أن يتم التعرض لهذه التعريفات سيتم الوقوف عند مصطلح " السياسة" ، حيث جاء في لسان العرب لابن منظور بأن السياسة هي القيام على الشيء بما يصلحه، فيقال الوالي يسوس رعيته، إذا قام عليها ورعاها، ويقال سوس فلان لفلان أمراً أي روّضه، وساس الأمر سياسة أي قام به[٩] .أما السياسة الجنائية كمفهوم إجرائي فيراد بها تلك الأفكار والمبادئ التي تحدده الدولة بهدف توجيه القانون سواء في مرحلة إنشائه أو في مرحلة تطبيقه في إطار التوجه السياسي العام للدولة، لذلك فإن السياسة الجنائية توجه المشرع كما توجه المؤسسة القضائية، بهدف تنظيم العلاقات داخل المجتمع بما يضمن التعايش والانسجام بين أفراده[١٠] .

ويعتبر الفقيه الألماني فيورباخ أول من استعمل هذا المصطلح في القرن التاسع عشر وعرفها بأنها " مجموعة الوسائل التي يمكن اتخاذها في وقت معين في بلد معين من أجل مكافحة الإجرام فيه" وعرفها الفقيه فيليبو غراماتيكا متزعم مدرسة الدفاع الاجتماعي بأنها " دراسة أفضل الوسائل العلمية للوقاية من الانحراف الاجتماعي وقمعه ، باعتبار أن غاية الدفاع الاجتماعي إصلاح الأفراد وتأهيلهم اجتماعياً ، فهذا التعريف يركز على جانب الوقاية وجانب تأهيل المنحرف وإدماجه في المجتمع، وهو مستمد من غاية مدرسة الدفاع الاجتماعي التي تعتبر التأهيل حقاً لكل شخص والتزاماً مفروضاً على عاتق المجتمع الذي يتحمل قسطاً من المسؤولية في الانحراف الذي يسلكه الأفراد[١١]. ومن جهة أخرى يمكن اعتبار التعريف الذي جاء به مارك أنسل أهم تعريف للسياسة الجنائية حيث ذهب إلى أنها تلك السياسة التي تهدف إلى تطوير القانون الجنائي الوضعي وتوجيه كل من المشرع الذي يسن القانون ، والقضاء الذي يقوم بتطبيقه والمؤسسات العقابية ، وهذا التعريف يعطي نطاقاً واسعاً للسياسة الجنائية فلا يحصر دورها في الوقاية من الجريمة أو إيجاد علاج لها، كما ذهب فقهاء مدرسة الدفاع الاجتماعي ، بل يجعلها تمتد للتحكم في صياغة قواعد التجريم والعقاب، وفي الممارسة القضائية وأيضاً في تنفيذ الأحكام التي تصدر عن القضاء، فالسياسة الجنائية وفقاً لهذا التصور تهتم بالمرحلة السابقة على ارتكاب الجريمة باعتماد سياسة وقائية شاملة للحيلولة دون وقوع الجريمة، كما تهتم بالمرحلة اللاحقة على ارتكاب الجريمة بالدعوة إلى تأهيل الجناة وإدماجهم في المجتمع من جديد[١٢].ويقدم الباحث تعريفه للسياسة الجنائية أنها: مجموعة الوسائل والتدابير التي تفرضها الدولة لتحقيق غايتين أساسيتين في المجتمع هما الوقاية من الظاهرة الإجرامية والأفعال المهددة لسلامة المجتمع ، بالإضافة غلى زجر و ردع المجرمين بأكبر قدر من الفعالية.أما في الفكر الليبرالي ، يتوزع الاتجاه في تحديد مفهوم السياسة الجنائية بين من يقصرها في تحديد الجزاء الجنائي المترتب عن الجريمة ، ومن يتعدى ذلك إلى توسيع نطاقها بجعلها تهدف إلى المنع إضافة إلى التجريم ، وبين من يركز على حق الفرد المنحرف في التأهيل والتزام الدولة بهذا الواجب ، بينما نجد فقهاء الفكر الاشتراكي يربطون السياسة الجنائية بالسياسة الاجتماعية وتطوراتها المختلفة ، ويركزون في تحديد مفهومها على كفاية الاتجاه العام للدولة في مكافحة الإجرام من خلال الشق العقابي الذي يتبلور في القانون الجنائي والشق الاجتماعي المتمثل في السياسة الاجتماعية واللذين يشكلان معاً أسلوباً لرد الفعل الاجتماعي ضد الأفعال الجرمية لحماية مصالح الطبقة الاجتماعية المسيطرة[١٣].أما عن أهمية دراسة السياسة الجنائية إلى مساعدة المجتمع على تقديم جدوى وفعالية المؤسسات والقواعد اللازمة لمكافحة الجريمة سواء أكانت هذه النصوص سارية في المجتمع بالفعل أم أنها نصوص مقترحة ، بهدف استخلاص القواعد والضوابط العلمية التي ينبغي أن تحكم صناعة الجزاء الجنائي تشريعاً وقضاءً وتنفيذاً، أياً كان مصدر هذه القواعد والضوابط ، سواء أكانت مصادر وطنية أم أجنبية، وبالتالي لا يقتصر البحث في السياسة الجنائية على المصادر الوطنية وحدها، بل يشمل أيضاً المصادر الأجنبية ، وهو ما يفرض عدم تتبع القواعد المعمول بها بخصوص هذا الموضوع في النظم العقابية وحدها، بل يشمل أيضاً تعقب الأنظمة الأجنبية، كي يدرسها ويقارن بينها ويستخلص منها القواعد العقابية التي يمكن أن توجه المشرع الوطني، وتقوده نحو طريق الإصلاح ، ويسترشد بها القاضي والإدارة العقابية والمجتمع ككل[١٤].

لذلك نجد أن المصادر الوطنية تشكل المادة الأولية التي تغذي الدراسات العقابية الوطنية، وهي تشمل المبادئ الدستورية والتشريعات والأحكام القضائية المنظمة للجزاء الجنائي ومنها قانون الجزاء، وقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وقانون السجون ، بالإضافة لأعمال منظمات المجتمع المدني الأهلي ذات الصلة مثل الجامعات ومراكز البحث والمنظمات الحقوقية، وبالإضافة لما سبق، نجد أن المصادر الأجنبية التي تشمل المبادئ والقواعد والأحكام في القانون المقارن مثل القانون المقارن مثل القانون الدستوري، والقانون الجنائي المقارن، وقانون الإجراءات المقارن وغيرها ، وكذلك أعمال المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة مثل الوثائق الدولية المنظمة لحقوق الإنسان، وقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين عام 1955، والقواعد الأوروبية للسجون الصادرة عام 1987، والأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وما يُعرف حالياً بالقانون الدولي لمعاملة السجناء مثل قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء 2015، والمعروفة باسم قواعد نيلسون مانديلا[١٥] .كما أن السياسة الجنائية لها مجموعة من الخصائص والميزات وفق النظام الاجتماعي في كل دولة التي تنشط فيه من خلال أبحاثها، وهي تنطلق من رسم غايات وأهداف يراد تحقيقها في مجال مكافحة الجريمة وتشمل هذه الخصائص:

1_ الغائية: تهدف السياسة الجنائية إلى تحقيق هدف أو غاية معينة وهي تطوير القانون الجنائي فيما يتعلق بمجال التجريم والعقاب والمنع في مرحلتي الإنشاء والتطبيق ، ففي مرحلة التشريع يقوم المشرع بالاهتداء إلى مبادئ السياسة الجنائية فيما يسنه من قواعد جنائية، أما التوجيه في مرحلة التطبيق فينصرف إلى القاضي الذي ينبغي عليه أن يحيط بآخر التطورات السياسة الجنائية حتى يستعين بنتائجها في تفسير نصوص القانون الجزائي، ويلاحظ في هذا التفسير لا يشترط كون المشرع الجنائي قد اعتمد على السياسة الجنائية وأصبحت نصوصه معبرة عن مبادئ هذه السياسة ، وإنما يكفي أن تسمح النصوص بهذا التفسير ، أي أن تكون من المرونة بحيث تسمح بأي تفسير يستلزمه التطور العلمي[١٦].

2_ النسبية: فالجريمة بشكل عام هي ظاهرة اجتماعية تتأثر في أسبابها بالبيئة والظروف الاجتماعية سواء المتعلقة منها بالنواحي الطبيعية ، أو الأخلاقية، أو الاقتصادية، أو السياسية، فإن تحديد السياسة التي تبين الجريمة وتنظم أسلوب العقاب عليها أو منعها يتأثر بطبيعة تلك الظروف، لذا يمكن القول أن السياسة الجنائية تتصف بالنسبية وهي غير مطلقة، فالوسائل التي تقترحها دولة معينة في مكافحة الجريمة قد لا تصلح في دولة أخرى، نظراً لاختلاف الظروف الاجتماعية في هاتين الدولتين ، فكل دولة تأخذ بالسياسة الجنائية التي تناسبها في ضوء الظروف الاجتماعية، والظروف الأخرى الخاصة بها[١٧] .

3_سياسية: بسبب وجود ارتباط وثيق بين السياسة العامة للدولة وسياستها الجنائية ، فالأولى توجه الثانية وتحدد إطارها ، فالدولة التي يسيطر عليها الحكم الديكتاتوري تختلف عن غيرها من الدول التي تأخذ بالنظم الديمقراطية في تحديد السياسة الجنائية ، فلا يمكن مطلقاً معالجة قضية رد الفعل ضد الجريمة بمنأى عن قضية الحريات ويترتب على ذلك أنه على ضوء كيفية معالجة هذه القضية في نظام سياسي معين لابد منى التحديد وبدقة السياسة الجنائية، فالارتباط وثيق بين السياسة الجنائية و النظام السياسي الذي تعتنقه الدولة ، ومن ناحية أخرى فإنه لا يمكن أن نغفل العلاقة الأساسية بين المسائل المهمة لسياسة الدولة الوطنية وسياستها الجنائية[١٨].

4 _ متطورة: تتميز السياسة الجنائية بالحركة والتطور لا بالجمود، فهي متطورة بحكم اعتمادها نتائج علم الاجتماع القانوني وعلم الإجرام ، وتأثرها بالنظام السياسي السائد والمشكلات التي تصادف المجتمع والتغييرات التي تلحق به، فإنه يتعين للتحقق من فاعلية السياسة الجنائية أن تكون دائماً محلاً للمراجعة والتعديل والتقييم[١٩].

5- قيامها على منهج علمي: تتميز السياسة الجنائية بالطابع العلمي ، فيجب أن تقوم على مجموعة من القوانين العلمية بحيث تحدد الصلات السببية بين الوسائل التي تقترحها والغرض الذي تستهدفه، وبناء على ذلك فإن ما تحدده من وسائل للوصول غلى غاياتها يجب أن تركز على توافر صلة السببية بين هذه الوسائل وتلك الغايات ، ويتم تحديد تلك الوسائل وفقاً لمنهج البحث العلمي الذي تعتمد عليه هذه السياسة ، فوفقاً للمنهج العلمي التجريبي القائم على الملاحظة لابد لتحديد هذه الوسائل من إجراء بعض البحوث التجريبية لبيان مدى فعاليتها في تحقيق الدفاع الاجتماعي [٢٠]

التدابير الإجرائية:

مفهوم التدابير الإجرائية الخاصة

تُعرف التدابير الإجرائية الخاصة بأنها الإجراءات القانونية التي تتخذها الدولة لمواجهة التهديدات الأمنية أو الجرائم الكبيرة، والتي قد تتطلب استثناءات من القواعد القانونية العادية[٢١]. تهدف هذه التدابير إلى تعزيز فعالية النظام القانوني في التصدي للجرائم التي تمثل خطرًا على الأمن

العام أو النظام الاجتماعي[٢٢]. تشمل هذه الإجراءات مجموعة من الأنظمة والتشريعات التي تُفعل في حالات الطوارئ أو الأزمات، أي أنها تطبق في حالات محددة ومقيدة ، وتختلف عن الإجراءات العادية في طبيعتها أو في نطاق تطبيقها، أو في الضمانات الممنوحة للمتهم، وتكون عادةً مصممة لتسريع الإجراءات القانونية أو تقليل الضمانات التقليدية التي قد تُعتبر عائقًا أمام تحقيق العدالة أو الأمن[٢٣].

تتفاوت التدابير الإجرائية الخاصة من دولة إلى أخرى، وتعتمد على السياق القانوني والسياسي والاجتماعي لكل بلد في العديد من الأنظمة القانونية، تُعتبر هذه التدابير ضرورية لضمان استجابة فعالة وسريعة للتحديات الأمنية، ولكنها قد تثير أيضًا مخاوف بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والضمانات القانونية الأساسية [٢٤]. كما تبين أن التدابير الإجرائية الخاصة تعد استثناء من التدابير الإجرائية العامة وإن الاستثناء يشترط وجود قواعد خاصة لتنظيمه فجاء تنظيمه إما ضمن متن القانون الجنائي الاجرائي العام بصورة قواعد خاصة وإما وروده ضمن قوانين جنائية خاصة لتحمي مصالح معينة أو تكافح جرائم معينة أو ضمن قانون إداري خاص ينظم عمل مؤسسة أمنية معينة[٢٥] . وتتجلى الأهداف التي تسعى منظومة التدابير الإجرائية الخاصة إلى تحقيقها في عدة نقاط منها حماية المجتمع من مواجهة مخاطر معينة،كالتدابير الإجرائية التي تستهدف حماية الصحة العامة من انتشار الأمراض المعدية ، كما تهدف من جانب آخر إلى تحقيق العدالة الناجزة، من خلال توفير حماية أكبر للمتهم، كما تستهدف تسهيل جمع الأدلة خصوصاً فيما يتعلق بالطرق غير التقليدية لذلك، كالتنصت على المكالمات الهاتفية، أو اعتراض المراسلات[٢٦].

أهمية التدابير الإجرائية الخاصة

تكتسب التدابير الإجرائية الخاصة أهمية كبيرة في سياق السياسة الجنائية، حيث تلعب دورًا حيويًا في حماية المجتمع من التهديدات الأمنية.

- إن هذه التدابير تخدم المصلحة العامة حيث أنها تحفظ النظام العام وتحقق العدالة أما خدمتها للمصلحة الخاصة فتكون لثلاث أهداف رئيسية تتجلى بالبحث عن الحقيقة والشرعية الإجرائية والكفاءة الإجرائية[٢٧]
- استجابة سريعة: تُتيح هذه التدابير للدولة استجابة سريعة وفعالة للتهديدات، مما يساعد على تقليل الأضرار المحتملة[٢٨]. في حالات الطوارئ، مثل الهجمات الإرهابية أو الأزمات الصحية، تكون الحاجة إلى اتخاذ قرارات سريعة أمرًا حاسمًا[٢٩].
- تعزيز الأمن العام: تعد التدابير الإجرائية الخاصة أداة مهمة لتعزيز الأمن العام، حيث تساعد في ضبط الجرائم الكبيرة ومواجهة العصابات والجماعات الإرهابية[٣٠]. من خلال تطبيق هذه التدابير، يمكن للسلطات أن تُظهر التزامها بحماية المواطنين وضمان سلامتهم [٣١]كما أن لهذه التدابير أهمية في إطار نظرية الضرورة في القانون الجنائي إذ تعتبر هذه التدابير ضرورية لتعزيز الأمن العام، حيث تتيح للسلطات اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة لمواجهة التهديدات المحتملة. هذه التدابير تساعد على تحقيق التوازن بين حماية الحقوق الفردية وضمان سلامة المجتمع، مما يعزز الثقة في النظام القانوني ويعزز الاستقرار الاجتماعي[٣٢].
- تحقيق العدالة: رغم أن هذه التدابير قد تتضمن استثناءات من بعض الحقوق، إلا أنها تهدف في النهاية إلى تحقيق العدالة من خلال منع الجرائم الكبيرة ومعاقبة مرتكبيها[٣٣].
- توفير الحماية للضحايا: تُعتبر التدابير الإجرائية الخاصة وسيلة لحماية الضحايا والمجتمع من الأذى المحتمل، حيث تساهم في تقليل فرص تكرار الجرائم[٣٤].

خصائص التدابير الإجرائية الخاصة:

تتميز التدابير الإجرائية الخاصة في السياسة الجنائية بمجموعة من الخصائص الجوهرية التي تميزها عن الإجراءات العادية ، وهي أقرب ما تكون إلى كونها ضمانات قانونية تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات مكافحة الجريمة وحماية الحقوق والحريات الأساسية ، وتتجلى تلك الخصائص بما يلي:

1 _ الاستثنائية: وتعني هذه الخاصية أن التدابير الإجرائية الخاصة لا تطبق بشكل عام أو روتيني على جميع القضايا الجنائية، بل تخصص لحالات محددة تتطلبها طبيعة الجريمة،أو الظروف المحيطة بها، أو الحاجة إلى حماية المجتمع أو سير العدالة.وتتجلى هذه الاستثنائية في في النصوص القانونية التي تحدد الحالات التي يسمح فيها تطبيق هذه التدابير، كما تحدد الشروط الموضوعية والإجرائية التي يجب توافرها لتطبيقها، وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من هذه الاستثنائية هو منع التوسع غير المبرر في تقييد الحقوق والحريات، وضمان ألا تصبح هذه التدابير هي القاعدة بدلاً من الاستثناء.

2–الشرعية: أي أنه لا يمكن تطبيق أي تدبير إجرائي خاص إلا بناءً على نص قانوني صريح وواضح، ولا يجوز للقاضي أو لأي جهة التوسع في نطاق تطبيق تدبير قائم خارج ما يسمح به القانون.

3_ الضرورة والتناسب: بحيث يكون تطبيق تدبير ما أن تكون هناك حاجة حقيقية وملحة له، ويجب أن يكون هناك مبرر قوي يوضح لماذا لا يمكن تحقيق الهدف المنشود بالإجراءات العادية، أما التناسب فيعني أن يكون هناك توازن بين الأثر الذي يحدثه التدبير الإجرائي الخاص على حقوق وحريات المتهم أو أي شخص آخر، وبين الهدف المشروع الذي يسعى التدبير إلى تحقيقه.[٣٥]

أنواع التدابير الإجرائية الخاصة

تتعدد أنواع التدابير الإجرائية الخاصة، ويمكن تصنيفها إلى عدة فئات رئيسية:

- التدابير الوقائية: تشمل هذه التدابير الإجراءات التي تهدف إلى منع وقوع الجرائم قبل حدوثها. قد تتضمن هذه التدابير المراقبة الأمنية، والتحقيقات الاستباقية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لمراقبة الأنشطة المشبوهة[٣٦].

التدابير القسرية: تتعلق هذه التدابير بالإجراءات التي تُتخذ ضد الأفراد المشتبه في ارتكابهم جرائم. تشمل الاعتقال دون محاكمة، والتفتيش دون إذن قضائي، والمراقبة الإلكترونية[٣٧]

- التدابير الاستثنائية: تُستخدم في حالات الطوارئ، مثل إعلان حالة الطوارئ أو فرض الأحكام العرفية. تشمل هذه التدابير تعليق بعض الحقوق والحريات الأساسية، مثل حرية التعبير وحرية التجمع[٣٨]. وقد أشار الركابي (2014) إلى أهمية هذه التدابير في حماية أمن الدولة الخارجي لا سيما عند ازدواج الوصف القانوني للسلوك إذ يجد المجرم في هذه الحالة ملاذاً يبعده عن المساءلة القانونية[٣٩].
- التدابير القضائية: تتعلق بالإجراءات القانونية التي تتخذها المحاكم لمواجهة الجرائم الكبيرة. تشمل هذه التدابير تسريع المحاكمات، وتطبيق عقوبات مشددة، وتوفير إجراءات خاصة للمحاكمات المتعلقة بالجرائم الخطيرة[٤٠].

التدابير الإجرائية الخاصة في الأنظمة القانونية المختلفة

تختلف التدابير الإجرائية الخاصة باختلاف الأنظمة القانونية والثقافات السياسية. في بعض الدول، تكون هذه التدابير مُقننة بشكل واضح، بينما في دول أخرى قد تكون أكثر غموضًا[٤١]

- النظام القانوني الفرنسي: يُعتبر النظام القانوني الفرنسي من الأنظمة التي تتبنى التدابير الإجرائية الخاصة بشكل واضح. يتيح القانون الفرنسي للسلطات اتخاذ إجراءات استثنائية في حالات الطوارئ، مثل قانون الطوارئ الذي تم تطبيقه بعد الهجمات الإرهابية في باريس عام 2015 [٤٢].
- النظام القانوني الأمريكي: يُظهر النظام القانوني الأمريكي أيضًا استخدامًا واسعًا للتدابير الإجرائية الخاصة، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر. تم تعزيز السلطات الأمنية من خلال قوانين مثل قانون باتريوت، الذي منح السلطات صلاحيات موسعة لمراقبة الأنشطة المشبوهة[٤٣].
- النظام القانوني العراقي: في العراق، تم اعتماد تدابير إجرائية خاصة لمواجهة التهديدات الأمنية، خاصة في سياق مكافحة الإرهاب. تتضمن هذه التدابير الاعتقالات الاستثنائية وتفويض السلطات الأمنية باتخاذ إجراءات سريعة لمواجهة التهديدات[٤٤] 2022كما تجلت هذه التدابير الاستثنائية عند وجود ازدواج للوصف القانوني للسلوك في كثير من الحالات في العراق[٤٥]

التحديات المرتبطة بالتدابير الإجرائية الخاصة

رغم أهمية التدابير الإجرائية الخاصة، إلا أنها تواجه العديد من التحديات:

- انتهاكات حقوق الإنسان: قد تؤدي هذه التدابير إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، مثل الاعتقالات التعسفية والتفتيش غير القانوني[٤٦]
- فقدان الثقة في النظام القانوني: إذا تم استخدام التدابير الإجرائية الخاصة بشكل مفرط أو غير مبرر، فقد يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة في النظام القانوني والسلطات[٤٧]
- تحديات الرقابة: قد تكون هناك صعوبة في مراقبة تطبيق هذه التدابير، مما يزيد من خطر استخدامها بشكل غير قانوني[٤٨]

تُعتبر التدابير الإجرائية الخاصة جزءًا أساسيًا من السياسة الجنائية الحديثة، حيث تلعب دورًا حيويًا في مواجهة التهديدات الأمنية وحماية المجتمع. ومع ذلك، يجب أن تكون هذه التدابير متوازنة مع ضمانات حقوق الإنسان لضمان عدم انتهاك الحقوق الأساسية. من الضروري أن تستمر النقاشات حول كيفية تحسين هذه التدابير وتطبيقها بشكل يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

نظرية الضرورة في القانون الجنائي

تُعتبر نظرية الضرورة من المفاهيم الأساسية في مجال القانون الجنائي، حيث تنص على جواز انتهاك القواعد القانونية في حالات الطوارئ أو الظروف الاستثنائية. تهدف هذه النظرية إلى تحقيق توازن بين حماية المجتمع وضمان حقوق الأفراد، حيث تتيح للسلطات اتخاذ إجراءات استثنائية لمواجهة التهديدات الأمنية أو الأزمات[٤٩]

تستند نظرية الضرورة إلى فكرة أن بعض الظروف قد تتطلب اتخاذ تدابير تتجاوز الحدود المعتادة للقانون، وذلك للحفاظ على الأمن العام أو حماية حياة الأفراد. في حالات الطوارئ، قد يصبح من الضروري اتخاذ قرارات سريعة قد تتعارض مع الحقوق الأساسية، ولكنها تهدف إلى تحقيق مصلحة أكبر[٥٠]

تطبيقات نظرية الضرورة في السياسة الجنائية

تُستخدم نظرية الضرورة بشكل واسع في السياسة الجنائية لتبرير التدابير الاستثنائية التي تُتخذ لمواجهة الجرائم الكبيرة. في هذا السياق، يمكن أن تشمل التطبيقات ما يلي:التدابير الاستثنائية: تُعتبر التدابير الاستثنائية، مثل الاعتقالات دون محاكمة أو التفتيش دون إذن قضائي، جزءًا من تطبيقات نظرية الضرورة. تهدف هذه التدابير إلى تقديم استجابة سريعة وفعالة للجرائم التي تمثل خطرًا كبيرًا على الأمن العام[٥١] حماية المجتمع: في حالات الطوارئ، مثل الهجمات الإرهابية أو الأزمات الصحية، تُستخدم نظرية الضرورة لتبرير اتخاذ إجراءات قد تُعتبر غير قانونية في الظروف العادية. يُعتبر هذا التبرير ضروريًا لحماية المجتمع وضمان استقرار النظام[٥٢]تسريع الإجراءات القانونية: يمكن أن تؤدي نظرية الضرورة إلى تسريع الإجراءات القانونية، مما يسمح للسلطات بالتفاعل بسرعة مع التهديدات. يُمكن أن تشمل هذه الإجراءات تغيير القوانين أو تعديلها لتسهيل تطبيق التدابير الاستثنائية[٥٣]تُعتبر نظرية الضرورة أداة قانونية مهمة في السياسة الجنائية، حيث توفر إطارًا لتبرير التدابير الاستثنائية في حالات الطوارئ. ومع ذلك، من الضروري أن تُستخدم هذه النظرية بحذر، مع ضمان حماية حقوق الأفراد وتجنب الانتهاكات. يجب أن تستمر النقاشات حول كيفية تحسين تطبيقات نظرية الضرورة بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ضمانات حقوق الإنسان

المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان

تُعتبر ضمانات حقوق الإنسان جزءًا أساسيًا من أي نظام قانوني، حيث تهدف إلى حماية كرامة الأفراد وضمان حرياتهم الأساسية. تشمل المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ما يلي:

- الحق في الحياة: يُعتبر الحق في الحياة من الحقوق الأساسية التي يجب أن تُحترم وتحمي، ولا يجوز انتهاكه تحت أي ظرف من الظروف[٥٤].
- الحق في الحرية والأمان الشخصي: يُعزز هذا الحق من حماية الأفراد من الاعتقال التعسفي أو الاحتجاز غير القانوني، ويجب أن يتمتع الجميع بالحق في محاكمة عادلة[٥٥].
- الحق في التعبير: يُعتبر الحق في التعبير عن الرأي من الحقوق الأساسية التي تُعزز من حرية الفكر والاعتقاد، ويجب أن يُتاح للأفراد التعبير عن آرائهم بدون خوف من الانتقام.

– الحق في الخصوصية: يحمي هذا الحق الأفراد من المراقبة غير القانونية أو التدخل في حياتهم الشخصية، مما يعزز من حرية الأفراد في اتخاذ قراراتهم الخاصة[٥٦].

العلاقة بين الأمن العام وحقوق الأفراد

تتسم العلاقة بين الأمن العام وحقوق الأفراد بالتعقيد، حيث يجب أن تتوازن حقوق الأفراد مع متطلبات الأمن العام. من النقاط الرئيسية في هذه العلاقة:

- ضرورة التوازن: يجب على الدول تحقيق توازن بين حماية الأمن العام وضمان حقوق الأفراد. فبينما يُعتبر الأمن العام ضروريًا للحفاظ على النظام والاستقرار، يجب ألا يكون ذلك على حساب حقوق الأفراد الأساسية[٥٧].
- التدابير الاستثنائية: في بعض الحالات، قد تتطلب الظروف الاستثنائية اتخاذ تدابير قد تؤثر على حقوق الأفراد. ومع ذلك، يجب أن تكون هذه التدابير متناسبة وضرورية، ويجب أن تُخضع لرقابة قانونية دقيقة[٥٨].
- المسؤولية القانونية: يجب أن تتحمل الدول المسؤولية عن أي انتهاكات لحقوق الإنسان تحدث في سياق تعزيز الأمن العام. يتعين على الحكومات أن تضمن وجود آليات فعالة لمساءلة المسؤولين عن أي انتهاكات[٥٩].

– التوعية والتثقيف: من المهم تعزيز الوعي بحقوق الإنسان بين الأفراد والسلطات على حد سواء، مما يسهم في تحسين العلاقة بين الأمن العام وحقوق الأفراد[٦٠].تُعتبر ضمانات حقوق الإنسان جزءًا لا يتجزأ من أي نظام قانوني، ويجب أن تُحترم وتُحافظ عليها حتى في سياق تدابير الأمن العام. من الضروري أن تسعى الدول لتحقيق توازن بين حماية الأمن وضمان حقوق الأفراد، لضمان مجتمع آمن وعادل.

التشريعات الوطنية والدولية

التشريع العراقي

- تحليل قانون الإجراءات الجنائية وقانون مكافحة الإرهاب يُعتبر قانون الإجراءات الجنائية وقانون مكافحة الإرهاب من القوانين الأساسية في العراق التي تهدف إلى تنظيم العمليات الذجنائية وضمان حقوق الأفراد. يتضمن قانون الإجراءات الجنائية مجموعة من الضمانات التي تهدف إلى حماية حقوق المتهمين، مثل الحق في الدفاع والحق في محاكمة عادلة [٦١]ومع ذلك، يُلاحظ أن قانون مكافحة الإرهاب قد يتضمن تدابير استثنائية قد تؤثر على هذه الحقوق، مثل الاعتقال لفترات طويلة دون محاكمة.
- تقييم فعالية التدابير الإجرائية الخاصة في العراق تُعتبر التدابير الإجرائية الخاصة، مثل الاعتقال الإداري والتفتيش الاستباقي، جزءًا من الاستجابة للأزمات الأمنية في العراق. ورغم أن هذه التدابير تهدف إلى مواجهة التهديدات الإرهابية، إلا أنها تثير مخاوف بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. يجب تقييم فعالية هذه التدابير من خلال تحليل تأثيرها على الأمن العام مقارنة بالتأثيرات السلبية المحتملة على حقوق الأفراد[٦٢]

النظام الفرنسي

- مقارنة التدابير الإجرائية الخاصة في فرنسا

تُعتبر فرنسا من الدول التي تتبنى نظامًا قانونيًا يتيح لها اتخاذ تدابير استثنائية لمواجهة التهديدات الأمنية. تشمل هذه التدابير الاعتقال الإداري والمراقبة الإلكترونية، والتي تُستخدم بشكل متزايد في سياق مكافحة الإرهاب[٦٣]. ومع ذلك، يتعين على هذه التدابير أن تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مما يضمن عدم انتهاك حقوق الأفراد.

- الضمانات القانونية المتاحة

تتضمن الضمانات القانونية في النظام الفرنسي حقوق المتهمين، مثل الحق في الاستعانة بمحامٍ والحق في الطعن في القرارات القضائية. كما يُلزم القانون الفرنسي السلطات بتوفير معلومات دقيقة للمتهمين حول حقوقهم والإجراءات المتبعة ضدهم، مما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة[٦٤]

النظام الألماني

- تحليل التدابير الإجرائية الخاصة في ألمانيا

تتميز ألمانيا بنظام قانوني يوازن بين الأمن العام وحقوق الأفراد. تشمل التدابير الإجرائية الخاصة، مثل المراقبة السرية والتفتيش، وهي تُعتبر ضرورية في سياق مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، يُشدد على ضرورة أن تكون هذه التدابير متناسبة ومحددة بوضوح في القانون[٦٥]

- التوازن بين الأمن العام وحقوق الأفراد

تسعى التشريعات الألمانية إلى تحقيق توازن بين حماية الأمن العام وضمان حقوق الأفراد. تُعتبر حقوق الإنسان جزءًا لا يتجزأ من النظام القانوني الألماني، ويجب أن تُحترم حتى في سياق التدابير الاستثنائية. يتم تحقيق هذا التوازن من خلال وجود آليات قانونية لمراجعة القرارات المتعلقة بالتدابير الإجرائية الخاصة[٦٦].

تُظهر التشريعات الوطنية والدولية أهمية تحقيق توازن بين الأمن العام وحقوق الأفراد. يجب أن تتسم التدابير الإجرائية الخاصة بالشفافية والفعالية، مع ضمان حماية حقوق الإنسان في جميع الأوقات.

دراسة حالة: قضايا أمنية بارزة

تحليل محاكمة تنظيم داعش في العراق

تُعد محاكمة أعضاء تنظيم داعش في العراق من القضايا الأمنية البارزة التي تتطلب دراسة دقيقة للإجراءات القانونية والتدابير الاستثنائية المستخدمة. هذه المحاكمات تعكس التحديات التي تواجه النظام القانوني العراقي في سياق مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان.

- الإجراءات المتبعة تتضمن الإجراءات المتبعة في محاكمة أعضاء تنظيم داعش عدة مراحل، بدءًا من الاعتقال والتحقيق وصولًا إلى المحاكمة. يتم اعتقال المشتبه بهم بناءً على معلومات استخباراتية، وغالبًا ما يتم احتجازهم لفترات طويلة قبل تقديمهم للمحاكمة. يُسمح للمدعى عليهم بالاستعانة بمحامٍ، ولكن في بعض الحالات، قد تواجه الدفاع قيودًا على الوصول إلى المعلومات الضرورية لبناء القضية. تُعقد المحاكمات في محاكم متخصصة، حيث يتم التعامل مع القضايا المتعلقة بالإرهاب بشكل منفصل عن القضايا الجنائية العادية. تُستخدم الأدلة التي تم جمعها من مصادر متعددة، بما في ذلك الشهادات والشهادات المصورة، لتدعيم القضايا ضد المتهمين. ومع ذلك، تثير هذه الإجراءات مخاوف بشأن الشفافية والمساءلة، حيث يُعتقد أن بعض الاعترافات قد تكون قد تمت تحت الضغط أو التعذيب[٦٧].
- التدابير الاستثنائية المستخدمة

في سياق محاكمة تنظيم داعش، تم استخدام مجموعة من التدابير الاستثنائية، مثل:الاعتقال الإداري: يُستخدم هذا النوع من الاعتقال بشكل متزايد لمواجهة التهديدات الأمنية، مما يسمح للسلطات بالاحتفاظ بالمشتبه بهم لفترات طويلة دون محاكمة. يُعتبر هذا الإجراء مثيرًا للجدل، حيث يُمكن أن يؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان.المحاكمات السريعة: تهدف هذه المحاكمات إلى تسريع الإجراءات القانونية ضد أعضاء التنظيم، ولكنها قد تؤدي إلى تقليص حقوق الدفاع وضمانات المحاكمة العادلة. يُعتبر هذا النوع من المحاكمات ضروريًا في سياق الأزمات الأمنية، لكن يجب أن يتم بحذر لضمان عدم انتهاك حقوق الأفراد[٦٨].الاستخدام المكثف للتكنولوجيا: تم استخدام التكنولوجيا، مثل المراقبة الإلكترونية وتسجيلات الفيديو، كأدلة في المحاكمات. يُعتبر هذا الاستخدام مفيدًا في توثيق الأدلة، ولكنه يثير مخاوف بشأن الخصوصية والأمان[٦٩].

تُظهر محاكمة أعضاء تنظيم داعش في العراق التحديات التي يواجها النظام القانوني في تحقيق التوازن بين الأمن العام وحقوق الأفراد. رغم الحاجة إلى اتخاذ تدابير استثنائية لمواجهة التهديدات الإرهابية، يجب أن تُحترم حقوق الإنسان وتُعزز الشفافية والمساءلة في جميع الإجراءات القانونية.

دراسات مقارنة مع قضايا في فرنسا وألمانيا

كيفية تطبيق التدابير الإجرائية الخاصة في حالات مشابهة

تعتبر التدابير الإجرائية الخاصة جزءًا أساسيًا من استجابة الدول الأوروبية، مثل فرنسا وألمانيا، للتهديدات الأمنية. تختلف هذه التدابير في كل من الدولتين من حيث التطبيق والضمانات القانونية المتاحة.في فرنسا، تم تطبيق التدابير الإجرائية الخاصة بشكل ملحوظ بعد سلسلة من الهجمات الإرهابية. تشمل هذه التدابير الاعتقال الإداري، حيث يمكن للسلطات احتجاز الأفراد المشتبه فيهم دون توجيه تهم رسمية لفترات زمنية محدودة. يُعتبر هذا الإجراء مثيرًا للجدل، حيث يُمكن أن يؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان، مثل الاحتجاز غير المبرر. كما يتم استخدام المراقبة الإلكترونية كأداة لمتابعة الأنشطة المشبوهة، مما يثير تساؤلات حول الخصوصية[٧٠].أما في ألمانيا، فقد تم استخدام تدابير استثنائية مشابهة، ولكن مع التركيز على حماية حقوق الأفراد. يتمتع المتهمون بحقوق قانونية قوية، بما في ذلك الحق في الاستئناف والطعن في القرارات. ومع ذلك، تم استخدام المراقبة السرية كأداة لمكافحة الإرهاب، مما يثير قلقًا بشأن التوازن بين الأمن وحقوق الأفراد. يُعتبر النظام القانوني الألماني أكثر حذرًا في تطبيق التدابير الاستثنائية، مما يعكس التزامًا أكبر بحقوق الإنسان[٧١].

التحديات القانونية والأخلاقية

تحديات الأمن العام

- كيف تؤثر التهديدات الأمنية على تطبيق القانون

تؤثر التهديدات الأمنية بشكل كبير على كيفية تطبيق القانون في الدول المختلفة. في سياق التهديدات الإرهابية، قد تتخذ الحكومات تدابير استثنائية لمواجهة هذه التهديدات، مما يؤدي إلى تغييرات في الإجراءات القانونية المعتادة. في فرنسا، على سبيل المثال، تم توسيع نطاق السلطات الممنوحة للشرطة، مما يسمح لها باتخاذ إجراءات سريعة ضد المشتبه بهم. ومع ذلك، قد تؤدي هذه التدابير إلى انتهاكات محتملة للحقوق الأساسية، مثل الحق في محاكمة عادلة.في ألمانيا، تظل التحديات قائمة، حيث يُحاول النظام القانوني تحقيق توازن بين حماية الأمن العام وضمان حقوق الأفراد. على الرغم من وجود تدابير استثنائية، إلا أن هناك رقابة قضائية صارمة على هذه التدابير، مما يساعد في تقليل المخاطر المرتبطة بالتجاوزات القانونية [٧٢].

الإشكالات المتعلقة بحقوق الإنسان

- انتهاكات محتملة لحقوق الأفراد في سياق التدابير الاستثنائية

تثير التدابير الاستثنائية المستخدمة في مكافحة الإرهاب العديد من الإشكالات المتعلقة بحقوق الإنسان. في كل من فرنسا وألمانيا، قد تؤدي هذه التدابير إلى انتهاكات محتملة، مثل الاحتجاز غير القانوني، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب. في فرنسا، تم توثيق حالات من الاحتجاز الإداري الذي يُعتبر غير قانوني في بعض الحالات، مما يؤدي إلى انتقادات واسعة من منظمات حقوق الإنسان[٧٣].أما في ألمانيا، فتُعتبر الضمانات القانونية جزءًا أساسيًا من النظام القانوني، ولكن لا تزال هناك مخاوف بشأن كيفية تطبيق المراقبة السرية وحقوق الأفراد. قد يؤدي الاستخدام المفرط لهذه التدابير إلى تقليص الحريات الشخصية، مما يتطلب مراجعة دورية لضمان عدم تجاوز الحقوق الأساسية[٧٤].تُظهر الدراسات المقارنة بين فرنسا وألمانيا أهمية تحقيق توازن بين الأمن وحقوق الإنسان. يجب أن تُعزز التدابير الإجرائية الخاصة بالشفافية والمساءلة، مع ضرورة مراعاة حقوق الأفراد في جميع الأوقات.

الخاتمة

أولاً النتائج

تُظهر نتائج الدراسة حول تطبيق التدابير الإجرائية الخاصة في العراق وفرنسا وألمانيا مجموعة من النتائج المهمة. تشير البيانات إلى أن التدابير الاستثنائية، رغم كونها ضرورية لمواجهة التهديدات الأمنية، قد تؤدي إلى انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان. في العراق، على سبيل المثال، تم توثيق العديد من الحالات التي تعرض فيها الأفراد للاحتجاز غير القانوني والتعذيب، مما يعكس ضعف الضمانات القانونية.

من جهة أخرى، في فرنسا وألمانيا، تُظهر النتائج أن هناك جهودًا مستمرة لتحقيق توازن بين الأمن وحقوق الأفراد. بينما تُستخدم التدابير الاستثنائية، فإن وجود إطار قانوني صارم يساعد في تقليل المخاطر المرتبطة بهذه التدابير. يُعتبر هذا التفاعل بين التدابير الإجرائية الخاصة والضمانات القانونية أمرًا حيويًا لضمان عدم تجاوز حقوق الأفراد.

تفاعل التدابير الإجرائية الخاصة مع الضمانات القانونية

يتفاعل استخدام التدابير الإجرائية الخاصة بشكل معقد مع الضمانات القانونية الموجودة في كل من الأنظمة القانونية. في العراق، غالبًا ما تُستخدم التدابير الاستثنائية دون مراعاة كافية للحقوق الأساسية، مما يؤدي إلى قلق كبير بشأن الشفافية والمساءلة. بينما في فرنسا وألمانيا، يُعتبر وجود آليات قانونية قوية للتظلم والمراجعة القضائية ضروريًا لضمان عدم انتهاك حقوق الأفراد.

ثانياً التوصيات

توصيات عملية لتحسين التشريعات والسياسات الجنائية

1. تعزيز الضمانات القانونية: يجب على العراق تعزيز الضمانات القانونية المتعلقة بحقوق المتهمين، بما في ذلك الحق في الدفاع والحق في محاكمة عادلة. يتطلب ذلك تعديل القوانين الحالية لإدخال المزيد من الشفافية والمساءلة.

2. تطوير آليات المراقبة: ينبغي إنشاء آليات مستقلة لمراقبة تطبيق التدابير الاستثنائية، مما يسهم في حماية حقوق الأفراد وضمان عدم تجاوز السلطات.

3. تدريب الكوادر القانونية: يجب توفير برامج تدريب للكوادر القانونية والقضائية حول حقوق الإنسان وكيفية تطبيق القوانين بطريقة تحترم هذه الحقوق.

أهمية تعزيز الرقابة القضائية على التدابير الاستثنائية

تُعتبر الرقابة القضائية عنصرًا أساسيًا في ضمان عدم إساءة استخدام التدابير الاستثنائية. ينبغي تعزيز دور القضاء في مراجعة القرارات المتعلقة بالتدابير الإجرائية الخاصة، مما يضمن حماية حقوق الأفراد ويعزز الثقة في النظام القانوني.

المراجع

المراجع العربية

- بدن، غانم سكر. (2019). نظرية الضرورة في القانون الجنائي العراقي: دراسة مقارنة. الجامعة المستنصرية.
- حمد، رشا (2024) ازدواج الوصف القانوني للسلوك وأثره في مجالات التعاون الجنائي الدولي، ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية القانون: العراق.
- الركابي، حسين علي. (2014). الحماية الجنائية لأمن الدولة الخارجي: دراسة مقارنة. الجامعة المستنصرية
- المحكمة الاتحادية العليا العراقية. (2017). القرار رقم (25) حول تطبيق المادة 4 من قانون مكافحة الإرهاب.
- الهماش، أحمد سعيد. (2023). *التدابير الإجرائية الخاصة في إطار السياسة الجنائية: دراسة مقارنة*. الجامعة المستنصرية – كلية القانون: العراق.

المراجع الأجنبية

- Albrecht, H. (2019). *Emergency Powers and the Rule of Law*. Oxford University Press.
- Ali, M. (2021). *The Trials of ISIS Members in Iraq: A Legal Perspective*. Baghdad: Al-Nahrain University Press.

- Amnesty International. (2021). *Human Rights in the Context of Emergency Powers*. Amnesty International Report.
- Baker, R. (2023). *Oversight and Accountability in Emergency Powers*. Yale Law Journal
- . Bennett, C. (2020). *Security and Human Rights: The Role of Law in Times of Crisis*. Routledge.
- Bourdon, J. (2018). *France's State of Emergency: The Legal Framework*. Journal of Law and Society.
- Brown, L. (2021). *Emergency Powers and Human Rights*. Cambridge University Press.
- Davis, M. (2018). *Policing and Society: A Global Perspective*. Palgrave Macmillan.
- Dempsey, J. (2020). *The USA PATRIOT Act: Implications for Civil Liberties*. Harvard Law Review.
- Dupont, L. (2021). *Legal Protections in the French Judicial System*. Paris: Presses Universities de France
- European Court of Human Rights. (1950). Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms.
- Friedman, L. M. (2021). *A History of American Law Simon Schuster.
- Green, L. (2019). *Judicial Responses to Terrorism*. Cambridge University Press.
- Harris, P. (2020). *Emergency Law: A Comparative Study. Hart Publishing
- Jackson, R. (2022). *The Politics of Security: A Comparative Analysis*. SAGE Publications.
- Hassan, F. (2023). *Technology and Security: The Role of Digital Evidence in Iraqi Courts*. Erbil: Kurdish Studies Press
- Human Rights Watch. (2022). *The Impact of Emergency Laws on Civil Liberties*. Human Rights Watch Report.
- Johnson, P. (2022). *Educating for Human Rights: A Global Perspective*. Palgrave Macmillan.
- Jones, A. (2020). *Freedom of Expression in the Digital Age, Routledge.
- Khan, R. (2022). *Counter-Terrorism and Human Rights in Iraq: A Critical Analysis*. London: Routledge.
- Klein, A. (2020). *Justice in Crisis: The Impact of Emergency Powers on Justice Systems*. Springer.
- Lyon, D. (2023). *Surveillance Society: Monitoring Everyday Life*. Open University Press.
- Miller, S. (2021). *Preventive Measures in Law Enforcement*. Wiley.
- Müller, T. (2022). *Human Rights and Security in Germany: A Legal Perspective*. Munich: C.H. Beck Verlag.
- Smith, J. (2019). *Victimology: Research, Policy and Activism*. Routledge.
- Rosenberg, G. (2021). *The Rule of Law in Crisis: A Comparative Study of Legal Responses*. Routledge.
- Schmidt, R. (2020). *Counter-Terrorism Law in Germany: Balancing Security and Rights*. Berlin: Springer.
- Schmid, A. P. (2021). *Terrorism and the Politics of Fear*. Routledge.
- Smith, J. (2020). *Legal Theory and the Justification of Emergency Powers*. Cambridge University Press.
- Taylor, R. (2022). *Privacy Rights and the Law*. Harvard Law Review.
- Tilly, C. (2020). *Democracy and Terrorism: The Role of Civil Society*. Cambridge University Press.
- Walker, C. (2022). *The Law of Criminal Procedure*. Oxford University Press

---

[١] الهماش، أحمد سعيد. (2023). *التدابير الإجرائية الخاصة في إطار السياسة الجنائية: دراسة مقارنة*. الجامعة المستنصرية – كلية القانون: العراق، ص5.

[٢] بدن، غانم سكر. (2019). *نظرية الضرورة في القانون الجنائي العراقي: دراسة مقارنة*. الجامعة المستنصرية ص8

[٣] الركابي، حسين علي. (2014). *الحماية الجنائية لأمن الدولة الخارجي: دراسة مقارنة*. الجامعة المستنصرية، ص5.

[٤] European Court of Human Rights. (1950). *Convention for the Protection of Human Rights and Fundamental Freedoms*. Article

[٥] الهماش، أحمد سعيد. (2023). *التدابير الإجرائية الخاصة في إطار السياسة الجنائية: دراسة مقارنة*. الجامعة المستنصرية – كلية القانون: العراق

[٦] حمد، رشا (2024) ازدواج الوصف القانوني للسلوك وأثره في مجالات التعاون الجنائي الدولي، ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية القانون: العراق.

[٧] المحكمة الاتحادية العليا العراقية. (2017). القرار رقم (25) حول تطبيق المادة 4 من قانون مكافحة الإرهاب.

[٨] عبد المنعم ، سليمان، وأدهم حشيش، (2017)،النظرية العامة لقانون العقوبات، ج2، دار النهضة العربية،ص671.

[٩]ابن منظور(1995)، ،لسان العرب، دار صاد، ص554.

[١٠] رحباني، منصور، (2006)، علم الإجرام والسياسة الجنائية، الطبعة الأولى، دار العلوم للنشر والتوزيع، ص74.

[١١]إسحاق، إبراهيم منصور، (1991)، موجز في علم الإجرام وعلم العقاب، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 83.

[١٢] الموسوي، سعيد كاظم، (2014)اتجاهات السياسة الجنائية المعاصرة في مكافحة جرائم المخدرات، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، ص43.

[١٣]الشاذلي، رجاء مراد، (2013)، أساليب الوقاية في تشريعات الأحداث العربية، دار اليازوي، ص67

[١٤]الشاذلي،فتوح عبد الله،(2009)، أساسيات علم الإجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، ص305.

[١٥]علي راشد،(1991)، تخطيط السياسة الجنائية، في البلاد العربية، مجلة كلية الحقوق، جامعة عين شمس للعلوم القانونية والاقتصادية، السنة 12، (1)، ص 31.

[١٦] رحماني، منصور، مرجع سابق، ص84

[١٧] الشاذلي، رجاء مراد، مرجع سابق، ص119.

[١٨] إسحاق، إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص 87.

[١٩]سعيد، أحمد عبد السلام حسن(2017)، قانون رعاية الأحداث العراقي ومعايير حقوق الطفل الدولية، دراسة تأصيلية تحليلية،الجامعة المستنصرية، ص23.

[٢٠] محمد، أسامة صلاح،(2016)، مكانة الإصلاح وإعادة التأهيل في السياسة الجنائية المعاصرة، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، (16)، ص154.

[٢١] Albrecht, H. (2019). *Emergency Powers and the Rule of Law*. Oxford University Press

[٢٢] Bennett, C. (2020). *Security and Human Rights: The Role of Law in Times of Crisis*. Routledge

[٢٣] Friedman, L. M. (2021). *A History of American Law*. Simon & Schuster

[٢٤] Lyon, D. (2023). *Surveillance Society: Monitoring Everyday Life*. Open University Press

[٢٥] الهماش، أحمد سعيد. (2023). *التدابير الإجرائية الخاصة في إطار السياسة الجنائية: دراسة مقارنة*. الجامعة المستنصرية – كلية القانون: العراق، ص5

[٢٦]الدسوقي، أحمد،(2005)، قضائية توقيع العقوبة الجنائية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية،ص546

[٢٧] الهماش، أحمد سعيد. (2023). *التدابير الإجرائية الخاصة في إطار السياسة الجنائية: دراسة مقارنة*. الجامعة المستنصرية – كلية القانون: العراق، ص5

[٢٨] Tilly, C. (2020). *Democracy and Terrorism: The Role of Civil Society*. Cambridge University Press

[٢٩] .Schmid, A. P. (2021). *Terrorism and the Politics of Fear*. Routledge

[٣٠] .Davis, M. (2018). *Policing and Society: A Global Perspective*. Palgrave Macmillan

[٣١] Jackson, R. (2022). *The Politics of Security: A Comparative Analysis*. SAGE Publications

[٣٢] بدن، غانم سكر. (2019). *نظرية الضرورة في القانون الجنائي العراقي: دراسة مقارنة*. الجامعة المستنصرية ص18

[٣٣] Klein, A. (2020). *Justice in Crisis: The Impact of Emergency Powers on Justice Systems*. Springer

[٣٤] Smith, J. (2019). *Victimology: Research, Policy and Activism*. Routledge.

[٣٥] أبو عفيفة، طلال، (2013)، أصول علمي الإجرام والعقاب والجهود الدولية والعربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبلا الحدود الوطنية، دار الجندي،ص508.

[٣٦] Miller, S. (2021). *Preventive Measures in Law Enforcement*. Wiley.

[٣٧] Walker, C. (2022). *The Law of Criminal Procedure*. Oxford University Press

[٣٨] Harris, P. (2020). *Emergency Law: A Comparative Study*. Hart Publishing.

[٣٩] الركابي، حسين علي. (2014). *الحماية الجنائية لأمن الولة الخارجي: دراسة مقارنة*. الجامعة المستنصرية، ص3.

[٤٠] Green, L. (2019). *Judicial Responses to Terrorism*. Cambridge University Press

[٤١] Rosenberg, G. (2021). *The Rule of Law in Crisis: A Comparative Study of Legal Responses*. Routledge

[٤٢] Bourdon, J. (2018). *France's State of Emergency: The Legal Framework*. Journal of Law and Society

[٤٣] Dempsey, J. (2020). *The USA PATRIOT Act: Implications for Civil Liberties*. Harvard Law Review

[٤٤] Al-Mamouri, A. (2022). *Counter-Terrorism Laws in Iraq: Challenges and Opportunities*. Iraqi Journal of Law

[٤٥] حمد، رشا (2024) ازدواج الوصف القانوني للسلوك وأثره في مجالات التعاون الجنائي الدولي، ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية القانون: العراق.

[٤٦] Amnesty International. (2021). *Human Rights in the Context of Emergency Powers*. Amnesty International Report

[٤٧] Human Rights Watch. (2022). *The Impact of Emergency Laws on Civil Liberties*. Human Rights Watch Report

[٤٨] Baker, R. (2023). *Oversight and Accountability in Emergency Powers*. Yale Law Journal

[٤٩] . بدن، غانم سكر. (2019). *نظرية الضرورة في القانون الجنائي العراقي: دراسة مقارنة*. الجامعة المستنصرية: العراق.ص35

[٥٠] Smith, J. (2020). *Legal Theory and the Justification of Emergency Powers*. Cambridge University Press

[٥١] الركابي، حسين علي. (2014). *الحماية الجنائية لأمن الدولة الخارجي: دراسة مقارنة*. الجامعة المستنصرية: العراق

[٥٢] غانم سكر، (2019). *نظرية الضرورة في القانون الجنائي العراقي: دراسة مقارنة*. الجامعة المستنصرية: العراق، ص20

[53] Smith, J. (2020). *Legal Theory and the Justification of Emergency Powers*. Cambridge University Press

[54] Smith, J. (2020). *Legal Theory and the Justification of Emergency Powers*. Cambridge University Press

[55] Jones, A. (2020). *Freedom of Expression in the Digital Age*. Routledge

[56] Taylor, R. (2022). *Privacy Rights and the Law*. Harvard Law Review.
[57] Davis, M. (2019). *Security and Human Rights: A Balancing Act. International Journal of Human Rights
[58] Brown, L. (2021). *Emergency Powers and Human Rights*. Cambridge University Press
[59] Klein, A. (2020). *Accountability for Human Rights Violations*. Yale Law Journal.
[60] Johnson, P. (2022). *Educating for Human Rights: A Global Perspective*. Palgrave Macmillan.
[61] Ali, M. (2021). *The Trials of ISIS Members in Iraq: A Legal Perspective*. Baghdad: Al-Nahrain University Press
[62] Ali, M. (2021). *The Trials of ISIS Members in Iraq: A Legal Perspective*. Baghdad: Al-Nahrain University Press
[63] Dupont, L. (2021). *Legal Protections in the French Judicial System*. Paris: Presses Universitaires de France
[64] Dupont, L. (2021). *Legal Protections in the French Judicial System*. Paris: Presses Universitaires de France
[65] Schmidt, R. (2020). *Counter-Terrorism Law in Germany: Balancing Security and Rights*. Berlin: Springer
[66] Müller, T. (2022). *Human Rights and Security in Germany: A Legal Perspective*. Munich: C.H. Beck Verlag
[67] Ali, M. (2021). *The Trials of ISIS Members in Iraq: A Legal Perspective*. Baghdad: Al-Nahrain University Press
[68] Khan, R. (2022). *Counter-Terrorism and Human Rights in Iraq: A Critical Analysis*. London: Routledge
[69] Hassan, F. (2023). *Technology and Security: The Role of Digital Evidence in Iraqi Courts*. Erbil: Kurdish Studies Press
[70] Dupont, L. (2021). *Legal Protections in the French Judicial System*. Paris: Presses Universitaires de France
[71] Schmidt, R. (2020). *Counter-Terrorism Law in Germany: Balancing Security and Rights*. Berlin: Springer
[72] Müller, T. (2022). *Human Rights and Security in Germany: A Legal Perspective*. Munich: C.H. Beck Verlag
[73] Dupont, L. (2021). *Legal Protections in the French Judicial System*. Paris: Presses Universitaires de France
[74] Khan, R. (2022). *Counter-Terrorism and Human Rights in Iraq: A Critical Analysis*. London: Routledge